دكتور
سامى نجيب
أستاذ التأمين
كلية التجارة - جامعة بنى سويف
رئيس شعبة بحوث وإدارة الأخطار والتأمين
أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا
خبير تأمين إستشارى ومحكم

مقالات تأمينية

* فى مجال التأمين الإجتماعى

كيف توفر التأمينات الإجتماعية حياة كريمة للمواطن فى مرحلة التحولات الإقتصادية

2011

دار التأمينات : 6 شارع محمود حافظ ، ميدان سفير ،
مصر الجديدة ، ص.ب 5878 هليوبوليس غرب ، رقم بريدى 11771
ت : 26437339 - 26357121 فاكس : 26357121

كيف توفر التأمينات الإجتماعية حياة كريمة للمواطن فى مرحلة التحولات الإقتصادية

تأتى هذه الدعوة فى وقتها ونحن نمر بمرحلة التحولات الإقتصادية تلك المرحلة التى تستهدف فى المدى البعيد صالح المواطن المصرى وإن كانت لها آثارها السلبية فى المدى القصير ذلك أن التحول من الإقتصاد الشمولى والتخطيط الإقتصادى وهيمنة الدولة على مختلف جوانب النشاط الإقتصادى إلى الإقتصاد الحر وما يستتبعه من تكتلات إقتصادية ومشروعات متعددة الجنسية يعنى إطارا جديدا لعلاقات العمل وهياكل جديدة للأجور ونهجا جديدا للمشروعات الإقتصادية، تصاحبه فترات من التضخم والبطالة وتحولات فى سوق العمل وتغيرات جوهرية ذات أبعاد إجتماعية وسياسية ولهذا كله إنعكاساته بعيدة المدى على دور الدول فى توفير حياة كريمة لمواطنيها وهو ما نسميه بتحقيق الضمان الإجتماعى كهدف إجتماعى وإقتصادى لكافة الحكومات الرشيدة فى عالمنا المعاصر.

وللمحلل السياسى أو الإقتصادى ملاحظة أن الفيصل فى نجاح الأحزاب والحكومات فى الدول المتقدمة إنما يرجع إلى مدى قدرتها على تحقيق الضمان الإجتماعى، وقد عاصرت ذلك أثناء زيارتى للمملكة المتحدة فى مرحلة الإنتخابات الأخيرة التى تنافس فيها حزبى العمل والمحافظين وكان محور دعايتهما الإنتخابية هو الضمان الإجتماعى.

والضمان الإجتماعى هدف عام يقصد به ضمان حد أدنى للدخل لكل مواطن يكفى لتحقيق مستوى مناسب من المعيشة ومواجهة الإحتياجات الأساسية خاصة فى حالات التقاعد والعجز والوفاة والمرض والتعطل، ومن هنا فإن التأمينات الإجتماعية تعتبر من أهم أساليب تحقيق الضمان الإجتماعى.

وحتى ندرك الأهمية الإقتصادية للتأمينات الإجتماعية على المستوى القومى المحلى وعلى المستوى الدولى تبين لنا الجداول التالية الموارد ونفقات المزايا كنسبة من إجمالى الناتج القومى المحلى لبعض الدول وفقا للوضع فى عام 1989.

جدول رقم (1)
موارد ونفقات مزايا تدابير الضمان الإجتماعى
كنسبة من إجمالى الناتج القومى المحلى

الدولة	الموارد	النفقات	الدولة	الموارد	النفقات
	%	%		%	%
مصر	3.4	1.1	المغرب	2.4	1.6
السودان	0.127	0.030	الجزائر	7.4	7.6
السعودية	0.6	1.5	سوريا	1.5	0.7
تونس	5.5	5.0	ليبيا	3.4	2.8
الكويت	6.6	3.0	موريتانيا	1.0	0.9
البحرين	2.9	0.7	الإمارات	0.2	0.2
الأرجنتين	4.0	3.9	البرازيل	5.7	5.4
كندا	20.2	18.0	كوبا	17.9	17.9
شيلى	17.5	11.8	الولايات المتحده	15.7	12.2
الصين	3.6	3.4	قبرص	9.7	5.2
الهند	1.0	0.3	إندونيسيا	0.143	0.109
إيران	-	1.0	إسرائيل	15.4	15.1
اليابان	15.0	11.8	باكستان	1.1	0.9
النمسا	25.6	24.8	الدانيمارك	29.4	28.4
أسبانيا	18.5	17.9	فنلندا	23.9	21.4
فرنسا	27.6	27.1	ألمانيا الإتحادية	23.4	22.7
إيسلندا	6.9	6.9	إيرلندا	19.0	18.9
إيطاليا	23.3	23.4	لكسمبرج	26.0	23.4
مالطا	12.3	16.5	هولندا	32.5	28.5
البرتغال	11.7	10.6	سويسرا	15.8	14.4
السويد	36.4	35.9	تركيا	7.2	6.1
المملكة المتحدة	18.1	17.3	بلغاريا	15.2	15.2
تشيكوسلوفاكيا	21.8	21.8	المانيا الديمقراطية	15.6	15.6
بولونيا	10.0	9.9	رومانيا	11.3	11.3
أوكرانيا	18.7	18.7	أستراليا	7.7	7.8

ونتناول فيما يلى تدابير توفير الضمان الإجتماعى فى مرحلة التحول الإقتصادى:

أولا : إرتفاع معدلات التعطل وأهمية إنشاء وتدعيم تأمين البطالة:

تمثل البطالة مشكلة عالمية وتكاد تكون محورا أساسيا لكثير من المفاوضات الإقتصادية والقرارات السياسية وقد أعلنت منظمة العمل الدولية أن عددا العاطلين فى الدول الصناعية قد بلغ 120 مليونا فى عام 1993 فيما وصف بأنه أعلى معدل بطالة منذ الأزمة الإقتصادية فى الثلاثينات منها 35 مليون عاطل فى أوروبا، 23 مليون عاطل فى اليابان، ووفقا للوضع عام 1993 تصل نسبة العاطلين إلى قوة العمل إلى 9% بالمانيا- 9.7% بلجيكا- 6.4% أمريكا- 12% فرنسا- 11.1% أستراليا- 11.2% كندا- 23.1% أسبانيا -10% تركيا.

وقد أسهمت عوامل عديدة مؤخرا فى تفشى وتفاقم مشكلة البطالة على الصعيد العربى عامة مع توقع زيادة معدل البطالة مع بدء العمل بإتفاقية الجات فى الأجل القصير وربما المتوسط وخلال المرحلة الإنتقالية المتاحة لدى الدول النامية لتكييف أوضاعها الإقتصادية للتعامل مع المتغيرات الجديدة (5-10 سنوات) ويكفى أن نشير هنا إلى أنه وفقا للبيانات المتاحة لمعدلات البطالة فى الوطن العربى عام 1992 فإنه يلاحظ:

أ- إرتفاع معدلات البطالة لمجموع الدول العربية بما يجاوز 11% بما يتطلب توفير أكثر من 10 مليون فرصة عمل بواقع 2.5 مليون فرصة عمل سنويا لمجرد المحافظة على مستويات البطالة القائمة عام 1992.

ب- 53% من المواطنين دون سن العشرين وبالتالى فإن كل شخص عامل يقابله ثلاثة على الأقل لا يعملون.

جـ- تبدو مشكلة البطالة فى الدول الغنية سكانيا ومثالها مصر والسودان والمغرب والجزائر فى حين أن هناك عجزا فى القوى العاملة فى الدول الأخرى التى يتزايد فيها الطلب على القوى العاملة عن المعروض خاصة دول الخليج.

هذا وتبين الخبرة الإحصائية فى مصر تراكم إحتياطيات ضخمه جاوزت 1.2 مليار جنيه فى 97/6/30 تضاف إليها ريع إستثمار تلك الأموال والذى يجاوز 700 مليون جنيه بما يوفر مواردا ماليا ملحوظا لمعالجة مشكلة البطالة خاصة بين الشباب مع تخفيف عبء الإشتراكات من خلال أمرين :

الأول : البحث فى الإستخدام الأمثل للإحتياطيات المتراكمة خاصة مع تزايد الحاجه إلى خلق فرص عمل جديده لتشغيل الشباب.

الثانى : تحمل نظام تأمين الإجتماعى بتعويضات التعطل التأمينى والتى لا تتجاوز النصف مليون جنيه مع توجيه إشتراكات هذا التأمين لصالح العاملين ... ولعل أفضل مجال هنا هو تخفيف عبء تزايد الأسعار ونفقات المعيشة.

ثانيا : التضخم وتباين منحنيات الأجور يستلزمان أسسا جديدة لتحديد المعاشات وحدودها الدنيا والقصوى وملاءمتها مع التغير فى مستويات الأسعار والأجور:

تحمل التحولات الإقتصادية فى طياتها عوامل التضخم تضطرب منحنيات الأجور ولا تستقر معدلات العلاوات وتتعدد الإجتهادات وتتسارع معدلات التضخم مع معدلات تدرج الأجور فتفقد الحسابات الإكتوارية أهم إعتبارات سلامتها ويصبح من الضرورى على مستوى الهيئة التأمينية وعلى مستوى المؤمن عليهم إعادة النظر فى معادلة تحديد المعاشات وحدودها الدنيا والقصوى.

ويقال فى تبرير الحد الأقصى للأجور التى تؤدى على أساسها الإشتراكات أن إهمال جزء من الأجور وبالتالى إنخفاض المزايا لمن تجاوز أجورهم الحد الأقصى إنما يرجع إلى أن الحاجة إلى المزايا تتناقص كلما تزايدت الأجور وأن ذوى الأجور المرتفعة لديهم القدرة على الإلتجاء للوسائل الخاصة لمواجهة المستقبل كالإدخار والتأمين الخاص.

ومن ناحية أخرى يثير إعمال مبدأ تناسب المعاشات (والمزايا بوجه عام**) مع الأجور مشكلة بالنسبة لذى الأجور المنخفضة لذا فإن من المتفق عليه فى أغلب نظم المعاشات تقرير حدود دنيا للمعاشات أيا كانت أجور المؤمن عليهم وذلك كنوع من أنواع إعادة توزيع الدخول التى تتم من خلال تلك النظم.**

وتؤثر الظروف الإقتصادية هنا فى الفكر التأمينى من حيث مدى تحديد الحدود الدنيا للأجور التى تحسب على أساسها الإشتراكات كوسيلة لتمويل الحدود الدنيا لمعاشات ذوى الأجور المنخفضة.

هذا ويعتبر الإرتفاع المستمر فى الأسعار والأجور ونفقات المعيشة من الظواهر العالمية فى عصرنا الحاضر والتى تتزايد حدتها فى فترات التحولات الإقتصادية، ولذا فإن من أهم المشاكل العامة لنظم المعاشات المحافظة على قيمتها الحقيقية أى على قوتها الشرائية من خلال السعى إلى ملاءمتها مع التغير فى الأسعار أو مستويات الأجور أو نفقات المعيشة وبوجه عام مع التغيرات الإقتصادية ، وتهتم نظم المعاشات بتحقيق مسايرتها للتغيرات الإقتصادية عند تحديد تلك المعاشات من خلال ملاءمة المعاشات الجديدة مع الأجور الأخيرة للمؤمن عليهم، ثم بعد تحديدها من خلال ملاءمة المعاشات القائمة مع التغير فى مستويات الأسعار أو الأجور أو نفقات المعيشة.

ثالثا : عدم إستقرار سوق العمل وأهمية تشجيع المعاشات المبكرة:

يستفاد من برنامج الخصخصة الذى إنتهجته الحكومة فى مصر أن المشكلة الرئيسية فى الخصخصة لها وجهان أولهما أن معظم الشركات التى تم خصخصتها تفتقد لنظم التكنولوجيا الحديثة حيث تبدو الحاجة إلى السيولة المالية والإستثمارات. وتتجه الأنظار إلى تعزيز وتشجيع التعاون الإقتصادى فيما بين دول المنطقة وبينها والعالم الخارجى.

أما الوجه الآخر من المشكلة والذى يهمنا هنا فيتعلق بمصير الأيدى العاملة .. وهنا يتعين البحث عن نظام أو تصور يحافظ على حقوق العمال ويحمى دخولهم ويؤمنهم إجتماعيا وإقتصاديا وفى هذا الشأن أجاز القانون المصرى إستحقاق المعاش المبكر رغم عدم بلوغ المؤمن عليه السن

المعاشى وذلك متى كانت لديه مدة إشتراك يراعى أن تكون أطول من تلك المتعلقة بإستحقاق المعاش بسبب بلوغ السن المعاشى وقد إنتهت المحكمة الدستورية العليا مؤخرا إلى جواز الجمع بين المعاش المبكر والدخل من أى عمل وقامت وزارة التأمينات مؤخرا بتنفيذ هذا الحكم مما سيكون له أثره الكبير والملحوظ فى حماية دخول العاملين ذوى المعاش المبكر وأسرهم.